

القضاء بين سلطته وحدودها

نبيل الملاح

بداية علينا جميعاً أن نذكر أن القضاء هو الطريق إلى تحقيق العدالة والإنصاف ومنع الظلم والاستغلال، وهو الميزان الذي يوازن بين جميع أطراف المجتمع ومكوناته السياسية وفقاً للدستور، وهو الذي يضمن تطبيق القوانين وتنفيذها بالشكل الصحيح ويمنع تجاوزها والتعدي عليها.

ومن هذا المنطلق فإن القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكنه في الوقت ذاته هو مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تتمثل في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن الإعلام والصحافة التي يطلق عليها (صاحبة الجلالة) ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا يتطلب أن تكون العلاقة بين هذه المؤسسات علاقة عضوية وتكاملية ضمن إطار الدولة وفقاً للضوابط والأحكام الواردة في الدستور.

لقد نص الدستور على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وهذا يعني بوضوح أن سلطة القاضي تنحصر بالحكم في الدعوى المنظورة أمامه وفقاً للقوانين المنافذة وأن هذه السلطة مستمدة من الشعب الذي يمثله المجلس المنتخب من قبله ويعبر عن إرادته من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها بالتنسيق والتعاون مع السلطة التنفيذية، التي يفترض استطلاع رأي السلطة القضائية (إدارة التشريع) ومجلس الدولة فيها قبل إحالتها إلى مجلس الشعب. وحيث إن الأحكام القضائية تصدر باسم الشعب العربي في سورية، فإن سلطة القاضي وحصانته يجب أن تكون دافعا للتعامل مع المواطنين الذين يقفون أمامه من متداعين ومخامنين بالأسلوب الذي يحفظ كرامتهم وإنسانيته بعيداً عن التعالي والوقعية.

ما تقدم كتبت قد ذكرته في مقالات سابقة، ويأتي ضمن إطار موضوع هذا المقال الذي أشهد به الحفاظ على مؤسسة القضاء والتنبية إلى خطر حرفها عن مسارها الطبيعي في تحقيق العدالة والإنصاف.

إنني أرى في زج القضاء وقضائه في لجان تتصل بعمل ومسؤولية السلطة التنفيذية أمراً غير محمود، ويجب إعادة النظر بهذا النهج الذي توسع في الآونة الأخيرة في بلدنا وفي العديد من البلاد العربية، وكان في بعضها لأغراض سياسية ولتغطية تجاوزات يتم تغطيتها من خلال إحقاق القضاة في لجان وهيئات إدارية.

ورداً على ما يدعيه البعض بضرورة وجود قضاة في هذه اللجان وهيئات، أقول علينا التفريق بين اللجان القانونية واللجان القضائية، فاللجان القانونية يجب أن تضم القانونيين والعلمين في السلطة التنفيذية وغيرهم من أصحاب الاختصاص في المجالات المالية والاقتصادية والفنية، بينما اللجان القضائية يجب أن تكون محصورة بالقضاة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تفعيل المادة (٨١) من قانون السلطة القضائية التي تحظر على القضاة إبداء الآراء والميول السياسية والأشغال بالسياسة، وكذلك عدم الظهور في وسائل الإعلام إلا بتكليف من المرجع القضائي المختص وأبضيق الحدود.

إن القضاء ملائناً جميعاً حكماً ومحكومين، وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بتحسين هذه المؤسسة ورفعها إلى مستوى ينأى بها عن كل الشبهات ويجعلها موضع ثقة الجميع، ويجعل القضاة بمنزلة الأولياء والقديسين كما كانوا في تاريخنا الجيد، وهذا ليس بكلام طوباوي، بل هو البنية الأولى لإعادة بناء مؤسسات الدولة بناء سليماً، فالقضاء هو الرافعة الأهم لجميع مؤسسات الدولة.

وإن ما نراه من حدود للسلطة القضائية وقضاتها، يأتي في إطار الحرص على تحسين هذه المؤسسة وإبعادها عن الشبهات، وانطلاقاً من أن السلطة القضائية ليست سلطة فوق الدولة، وأن سلطة القضاء ليست أعلى من سلطة الشعب.

وعلىنا جميعاً أن نذكر أن السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة، وأن مصلحة الجميع ومصحة الوطن قبلهم تقتضي أن يعرف كل منا حدوده، وأن ترسم بوضوح حدود كل سلطة من السلطات الثلاث بما يضمن التكامل فيما بينها.

باحث ووزير سابق

فادي بك الشريف

كشف مدير «محرقات» دمشق إبراهيم أسعد في حديث خاص لـ«الوطن» أن مناطق السكن الشعبي تستهلك كميات أكثر من غيرها من مادة مازوت التدفئة، مضيفاً أن ١١٠٠ عائلة حصلت على مادة المازوت في مساكن برزة ومن ثم ركن الدين وأسأ الدين ٨٠٠ عائلة، ومزة ٨٦ ومزة مدرسة ٦٠٠ عائلة، والدحايل ٥٠٠ عائلة، والدويلعة بين ٥٠٠ و ٦٠٠ عائلة حصلت على مادة المازوت مضيفاً: بالنظر إلى مناطق أخرى في العاصمة نجد وجود طلب زائد ملاحظ سنوياً، مقارنة مع منطقة الإطفائية على سبيل المثال والتي تعتبر أقل المناطق طلباً للمازوت، وسط وجود ٢٢ عائلة فقط، وتأتي بعدها منطقة «الشريبات» ٣٥ عائلة.

ونوه أسعد بأن السبب قد يكون لاعتبار أنها وسيلة التدفئة تعتبر الوحيدة في هذه المناطق، ناهيك عن استقرار الكهرباء والذي يعتبر أحد العوامل ولكنه ليس الأساسي، كما أن الظروف المادية للكثير من العائلات يدخل في حسابات التدفئة المنزلية في موسم الشتاء الأمر الذي



انخفاض في طلب مادة المازوت في دمشق وصل إلى ٢٠ مليون لتر

أسعد لـ«الوطن»: مناطق السكن الشعبي تستهلك أكثر من غيرها.. ١١٠٠ عائلة حصلت على المادة في «مساكن برزة» مقابل ٢٢ عائلة فقط في «الإطفائية»



< ٢٢ ألف عائلة حصلت على ٤,٤ ملايين لتر مازوت خلال ٣ أشهر

< ضبط أساليب سرقة واحتيال.. وإلغاء ٨ رخص لموزعين في دمشق

انعكس على صعيد الاستهلاك والطلب على المادة، والمخصصات بالمجل، وخاصة أن هناك عائلات بحاجة إلى مازوت ولكن إمكانياتها وظروفها قد لا تسمح لها بشراء المادة.

كما كشف مدير فرع محرقات عن توزيع ٤ ملايين و٤٠٠ ألف لتر مازوت خلال ٣ أشهر منذ بدء توزيع المادة ١ آب وذلك بقيمة ٨٠٥ مليون ليرة سورية لقاء تأمين يصل إلى نحو ٢٠ مليون لتر مازوت،

مؤكد أن العام الماضي شهد توزيع أكثر من ٢٥ مليون لتر مازوت خلال ٣ أشهر، مقارنة مع ٤,٤ ملايين لتر.

وكشف مدير فرع محرقات عن أساليب احتيال متبعدة من البعض باستغلال عدد من العائلات وخاصة في «دمشق القديمة»، مبيته ورود شكاوى عن قيام البعض بالبيع بسعر زائد، ناهيك عن وجود تلاعب بالكميات المباعة وصل إلى

تركيب ٧٣٦٣ عداداً جديداً و٥٨٨ ألف مشترك بالخدمة في المحافظة

منشآت صناعية تستجر الكهرباء بشكل غير مشروع!



عدد إجراءات ساهمت بذلك، منها إنشاء مراكز تحويل جديدة وتحسين استطاعة القائم منها وصيانة البيض الآخر منها. إضافة إلى إنشاء ٨٣ عكفة على نفقة الشركة من دون أن تتحمل أي أعباء مادية، كما عملت على تنفيذ وإنجاز عدة مشروعات جديدة (إنشاء واستبدال وتجديد وتحسين) بتكلفة إجمالية ١٩٧ مليون ليرة سورية وتحسين استطاعة ٤٢ مركز تحويل بتكلفة إجمالية ٥٠ مليون ليرة سورية، ومشروعات بناء ٣ مراكز تحويل أرضية وتجهيز ٦ مراكز تحويل أرضية أخرى وتجهيز ٢٥ مركز تحويل هوائي بتكلفة أعمال تجاوزت ٣٤ مليون ليرة سورية، ومشروعات إنشاء خطوط شبكات توتر متوسط هوائية بقيمة ١١٢ مليون ليرة سورية، ومشروعات إنشاء خطوط شبكات توتر منخفض هوائية بتكلفة ٦٦٧ ألف ليرة.

محمص - نبيل إبراهيم

كشف المدير العام لشركة كهرباء حمص صلح الحسن لـ«الوطن» عن قيام عناصر الضابطة العدلية بالشركة بتنظيم ١٨٥١ ضبط استجرار غير مشروع بحق المتعدين على الشبكة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

وبين الحسن أن كمية الكهرباء المقررة نتيجة الاستجرار غير المشروع نحو ٥,٥ ملايين كيلوواط ساعي تقدر قيمتها المالية بنحو ١٢٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن من بين الضبوط المنظمة ١١٣ ضبطاً تم تنظيمها في المدينة الصناعية بحسبها منها ٣٩ ضبطاً تم تنظيمها بحق معامل ومنشآت صناعية و٤ مراكز تحويل، مبيناً أن الضابطة العدلية بالشركة مكثت من جولاتها على المدينة الصناعية بحسبها للحد من عمليات الاستجرار غير المشروع لتتار ومكافحة ظاهرة التعدي على الشبكة وكانت معظم تلك الجولات خارج أوقات الدوام الرسمي ومفاجئة في منتصف الليل وخلال ساعات الفجر وتعتمد على التفشيش الدقيق ومراقبة الاستهلاك على الحاسب والتأكد من كمية الاستهلاك الحقيقي.

وبين الحسن أن عدد العدادات الجديدة التي تم تركيبها عن طريق قسم المشتركين منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الأول وصل إلى ٧٣٦٣ عداداً في المدينة والريف منها ٢٨ مراكز تحويل، مشيراً إلى أن عدد المشتركين الكلي بالخدمة الكهربائية بالمحافظة بلغ أكثر من ٥٨٨ ألف مشترك، كاشفاً عن أن نسبة الفاقد الكهربائي من كميات الطاقة المستجرة للمحافظة انخفضت بشكل كبير عاماً بعد عام نتيجة لاتخاذ

إحداث ٢٢ (بلدية) منذ ٤ أشهر وانتخبنا مجالس لها وتركناها من دون أي عمل!

طرطوس: الوطن

كلنا يدرك المعاناة التي تمر بها البلديات القاشية في طرطوس وغيرها من المحافظات لناحية تأمين الآليات والمقرات والموارد وحتى العمال وإذا كان ذلك بالنسبة لهذه البلديات فكيف هو الحال مع البلديات الحديثة في طرطوس بقرار وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تموز الماضي وهي (الحضانية - نرجس - حمام قنية - كرم بيرم - عين الجاش - حابا - جديدة البحر - النجحا - ناحوت - سرستان - الفينيق - بسورم - الصوري - نشير - محمص - مرقية - اوبين - درتي - أرزونة - قنية - العولينة - العديدة).

الآن وبعد أن تمت الانتخابات وصدرت قرارات تسمية المجالس المحلية لهذه الوحدات الإدارية الجديدة ورؤسائها لا بد من السؤال عن الواقع الفعلي لما تمر به وهل أقبلت بعملها أم لا؟

يبدو أن الجواب لا يسر الخاطر حتى الآن من جميع النواحي حيث لم يتم تأمين مقرات لها ولا كوادر وعمال ومستلزمات عمل رغم الكتب المرسلة من المحافظة إلى الوزارات وآخرها بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٨ الذي يتضمن طلب معونة مقدارها ٥ ملايين ليرة لكل بلدية لتتمكن من تغطية نفقاتها الضرورية من استئجار مقرات مناسبة وتأمين المطبوعات والسجلات اللازمة والأثاث الضروري ومواد هذه البلديات بمجموعة النصوص القانونية والقرارات التنظيمية والبلاغات المعمول بها ذات الصلة وإصدار الملائات العديدة ليتم التعيين وفقاً لأحكامه مع رجاء بيان الرأي بالجهة المخولة بتأمين هذه الاحتياجات وهل سيتم تشكيل لجنة مركزية على مستوى المحافظة أو أن تقوم هذه الوحدات الإدارية بتأمين احتياجاتها حسب الأصول، علماً أن ه بلديات منها كانت قائمة سابقاً وتم ضمها إلى وحدات إدارية يطلب الكتاب بيان الرأي بأوضاع العاملين الدائمين الذين كانوا على ملاكها وكذلك بيان الرأي بألية معالجة وضع المقرات التي كانت تملكها.

أخيراً... لاشك أن أحداث هذه البلديات خطوة في الإطار الصحيح بعد قرار ضم القرى إلى البلديات القائمة لكن هذه الخطوة ستبقى ناقصة إذا لم تتبها خطوات أخرى فالتأخر في إكمالها لخدمة المواطنين من أمالي تلك القرى سيفرجع هذا القرار المهم من مضمونه الإيجابي الذي طال انتظاره.

شكاوى حول مدارس القنيطرة.. ومدير التربية يرد:

كثافة الطلاب سببه عدم فتح مدارس ريف دمشق

القنيطرة - الوطن

زالت مدرسة سويسية حلقة ثانية من دون أبواب أو نوافذ أو مرافق عامة من حمامات، وكحسي المدير تم إحصاءه من أحد المنازل، عدا عن عدم وجود مدرس مادة اللغة الفرنسية وطلاب الحلقة الثانية لم يأخذوا أي درس حتى تاريخه، ويقول الأهالي بشكواهم إنهم راجعوا المحافظ ونقلوا إليه مطالبهم عبر وفد رسمي وهناك كتب من إدارة المدرسة إلى مدير التربية ولكن لا حياة لمن تتادى والأهم من ذلك كله كما يقولون إن إحدى مدارس القرى القريبة تمت صيانتها بنحو ٩ ملايين (الحوالية) ولم يداوم بها أي طالب والأهالي اليوم أمام خيار وحيد وهو ترك منازلهم والعودة إلى تجمعات النازحين في ريف دمشق من أجل أولادهم، حيث إن البرد في هذه الأيام لا يمكن تحمله وخزان المياه غير موصول على الشبكة وتكلفة ذلك ٢٠ ألفاً وتم إبلاغ المدرسة من قبل التربية أن الاعتماد غير متوافر.

مدير التربية القنيطرة فوزات الطالبي في عدد المقاعد الصيفية، حيث ٥٦ طالباً في الصف الأول بمدرسة حديثة العلي (وسوء توزيع الطلاب بين المدارس لأسباب مجهولة) فمدرسة عبد الرحمن المرشود الحلقة الثانية عدد الشعب ٣ شعب ومدرسة عبد الرحمن المرشود الحلقة الأولى ٩ شعب وفيها نحو ١١٠٠ طالب، ومن الشكاوى أيضاً مشكلة الصرف الصحي في مدرسة عبد الرحمن المرشود الثالثة.

أما الشكاوى المائية التي تلقفها «الوطن» فهي من أبناء تجمع البيطحة وفحواها غياب الاهتمام بدارس التجمع، حيث إن مدرسة محمد يوسف حسين ليس فيها أبواب ومعظم المعلمين والمدرسين من خارج الملاك ولا يملكون الخبرة الكافية وخاصة مدرسة التجارة أما مدارس الابتدائي فحدث ولا حرج فأغلبية المعلمات وكيلات لا يمكن الخبرة الجيدة لتأسيس طلاب الصف الأول والثاني ويؤكدون أن معلمة في مدرسة حسين عبد الرحمن لا تعرف حل مسألة كتاب التعليمي للطلاب ناهيك عن المعاملة السيئة من الكادر التعليمي للطلاب والضرب والشم والتلفظ بألفاظ نابية.

أما المسألة الحقيقية فهي بدارس سويسية حيث مضى على بداية العام الدراسي أكثر من شهرين وما

تفعل أبناء تجمع سببية خيراً بجملة محافظ القنيطرة على مدارس التجمع بعد نشر «الوطن» شكواهم وإيجازته للتربية بتوفير كل مستلزمات العملية التعليمية من مقاعد ومدرسين ومياه وغيرها، إلى أنه ورغم ذلك ما زالت المشكلة قائمة حيث يؤكد الأهالي عدم توافر مياه الشرب في مدارس التجمع وكذلك مياه الاستعمال لأغراض النظافة ونقص في عدد المقاعد وعدم وجود مدرسين اختصاصيين في اللغات والمواد العلمية.

وبين المشككون أن مدرسة السببية الأولى ليس فيها مدرس إنجليزي للصف الثامن حتى تاريخه والنقص في عدد المستخدمين ما يؤثر في النظافة ولا سيما في الحمامات والمرافق العامة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض، إضافة إلى الكثافة بعدد الطلاب في الشعب الصيفية، حيث ٥٦ طالباً في الصف الأول بمدرسة حديثة العلي (وسوء توزيع الطلاب بين المدارس لأسباب مجهولة) فمدرسة عبد الرحمن المرشود الحلقة الثانية عدد الشعب ٣ شعب ومدرسة عبد الرحمن المرشود الحلقة الأولى ٩ شعب وفيها نحو ١١٠٠ طالب، ومن الشكاوى أيضاً مشكلة الصرف الصحي في مدرسة عبد الرحمن المرشود الثالثة.

إذا وجد ترخيص سياحي وبعد تحقيقها للاشترطات والمعايير المطلوبة من قبل وزارة السياحة وذلك بالتنسيق مع المحافظة المختصة.

وبين أرضوملي أنه يتوجب على صاحب المطعم تطبيق العزل الصوتي والتقييد بأوقات العمل الرسمية المسموح بها والأبنية والمهنة، وأنه في حال مخالفة المعايير لهذه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وتنظيم الضبط اللازم الذي قد يصل إلى درجة الإغلاق، ولم يذكر أي إحصائية عن الإغلاقات أو الضبوط المنظمة بحق المنشآت المخالفة.

السمارة لـ«الوطن»: ثلث بارات ومطاعم دمشق القديمة غير مرخصة

إغلاق ٥٨ باراً ومطعماً هذا العام



الوطن

كشفت معاون مدير مديرية دمشق القديمة إيمان السمارة عن إغلاق ٥٨ باراً ومطعماً في دمشق القديمة العام الحالي.

وترى السمارة أن التجاوزات قليلة والشكاوى على البارات والمطاعم حالات فردية، مؤكدة معالجة كل حالة على حدة، وبأنه يديق في التراخيص الحاصلة عليها كل منشأة تقدم بحقيها شكاوى، وفي حال عدم توافر التراخيص مثلاً، يتم بموجبه تقديم الإذارات لصاحب العنار ليتم بعدها اتخاذ الإجراءات اللازمة، مشيرة إلى أن الشكاوى لا تقتصر فقط على المشروبات الكحولية، وإنما تشمل التعدي على الأملاك العامة وإزعاج الجوار وعدم وجود ترخيص.

وبينت السمارة وجود ١٥٢ منشأة مرخصة تقع تحت سمي (ببار ومطعم وفندق ونزل) و٥٢ منشأة تعمل غير حاصلة على التراخيص المطلوبة، مشيرة إلى أن الشكاوى لا تقدم من قبل المواطنين فقط، وإنما من قبل الشرطة والصحة والبيئة، كمشكلة فرن الأحواض في مطابخ المطاعم والتي تؤثر على الصرف الصحي.

ورداً على الشكاوى حول التجاوزات من الزبائن، وخاصة في السهرات الليلية والحاصلة على الأملاك العامة، كأن يتم حجز الطريق كمراب لسيارات الزبائن والأصوات الصاخبة الناتجة عن الحفلات الموسيقية التي ترزق الجوار، إضافة لحالات السكر والتصرفات غير اللائقة أكدت السمارة بدء حملة منذ شهر تمت فيها إزالة جميع المخالفات والأعددة التي كانت تشغل الأريضة وتعوق حركة المواطنين، مشيرة إلى وجود تنسيق دائم مع فرع مرور دمشق،

وذلك لإرسال شرطي في أماكن انتشار البارات والمطاعم، للحفاظ على الانضباط العام وللمنع من أي شجارات قد تصدر من الزبائن، وخاصة في السهرات الليلية وأوقات الذروة حسب وصفها.

وحملت سمارة المسؤولية عن وجود البارات والمطاعم غير المرخصة المسؤولية لأصحاب المقار، قائلة: «صاحب العقار نفسه هو المسؤول، وذلك لعدم قدرته على الحصول على التراخيص المطلوبة».

وأشارت السمارة إلى شروط منح التراخيص الإدارية المؤقتة لمهنة حانة بالمدينة القديمة والشرايح الأثرية للمطاعم والفنادق

الحاصلة على رخص توظيف يأن يكون العقار حاصلاً على رخصة توظيف مهنة مطعم أو فندق حصراً وتأمين موافقة جوار حديثة لترخيص الحانة وفق نظام بناء المدينة القديمة، أما بالنسبة للمناطق التي يسمح فيها الترخيص، تُرخّص في المحلات الواقعة في المناطق التجارية والأبنية لأصحاب المقار، قائلة: «صاحب العقار نفسه هو المسؤول، وذلك لعدم قدرته على الحصول على التراخيص المطلوبة».

وأشارت السمارة إلى شروط منح التراخيص الإدارية المؤقتة لمهنة حانة بالمدينة القديمة والشرايح الأثرية للمطاعم والفنادق